ايقاعه بشرط ان يتم لي ما فاعتنيه به والا لم
يلزمني خلع فلا ينفعه ذلك عاب لانه راجع بعد
وقوع الخلع فلا فالبرزلي والطراز انظر ح
واما ان وقع ابتدا معلقا بان قال ان اعطيتني
او ان صحت برائك فانت طالق فقالت له ابرأتك
او ابراك الله فيتم الخلع ويلزمها كل شيء لها عليه
ان كانت رشيدة حرة بالغة ولا فكذلك ان اجازه
ولي وسيد والا لم يقع طلاق لانه معلق على
شرط لم يوجد ولم يقل احد بوقوعه مع عدم
وقوع شرطه واما قال هذه تدخل في قول المختصر
ورد المال وبانت لانا نقول كلامه ليس فيه
تعليق وانما صورته انه اخذ منها مالا من صغيرة
او سفيهة او ذات رق وطلق ولو لم شمول له
للتعليق فتخصصه قوله ورد المال وبانت مما ليس
فيه تعليق فان قلت الرواية بمن الحي هو محل صحيحة
وخ فقوله لها ان صحت برائك فانت طالق فابرأته
الصغيرة وما عطف عليها يقع عليه قلت الرواية
من الجزولي الصحيحة هي التي لفاظرها النظر في

ماله

ماله كيف بنا كالرشيدة والكلام في الصغيرة
والسفيهة وذات الرق قاله ع في كبيره متفق
على انه ان صحت برائك فانت طالق يصح في
الرشيدة المحيطة له ويلزم ويتوقف على من
له الاجازة في غيرها فان اجاز وقع والا لم يقع
طلاقا بالكلية وعلى انه ان طلقها ابتدا
في مقابلة شيء اعطته له يقع باينا رشيدة
او سفيهة او صغيرة او ذات رق وياخذ
المطلق المال في الاولى دون من بعدها فاقوده
واركان الطلاق اربعة الاولى موقع الطلاق
وشرطه اذا كان زوجا ان يكون مسلما مكلفا واما
الوكيل والفضولي فلا يشترط فيه شيء من الوصفين
المذكورين والمراد الذكور بد لان الزوج هو الموقع
حقيقة فلو يفقد طلاق الكافر ولو قلنا اذا
لم يقرا فالينا والا فهي الزامية الثالثة مطلقا
او اذا كان صحيحا في الاسلام او بالفراق مجملة او فلم
بانه لا يلزمه شيء تاويلان وعلى الاول فله حل
له الابعد زوج على الاول وقد اعتبر الثاني

شرحه
ان الزوجة
لغو الزوج
يقع ان
طالق عن
صاحبي
ان اجازه
العصبي
طلاق لا قبله
ا ه

Copyright © King Saud University